دراسات خاصة

سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

DISEASE X

ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟

د. شادي عبدالوهاب منصور

العدد 07 - 6 مايو 2020

دراسات خاصة

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

رئيس التحرير التنفيذي:
أحمد عتمان

نائب رئيس التحرير:
مصطفى ربيع

هيئة التحرير:
أ. إبراهيم غالي
أ. حسام إبراهيم
د. شادي عبدالوهاب
علي صلاح
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
إبراهيم الغيطاني
بسمة الإتربي
يارا منصور
منى مصطفى
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات ، تصدر بصورة غير دورية عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

Disease X

ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟

د. شادي عبدالوهاب منصور

رئيس التحرير التنفيذي لدورية اتجاهات الأحداث ورئيس وحدة الدراسات الأمنية – المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

ملخص الدراسة:

مثلت الأوبئة عبر التاريخ الإنساني تهديداً كبيراً لملايين البشر، فقد تسببت الأمراض الوبائية التاريخية، مثل الإنفلونزا الإسبانية والكوليرا والطاعون، في القضاء على ملايين البشر خلال فترة زمنية محدودة نسبياً، وفشلت الأنظمة الصحية التي كانت سائدة حينها في إيقاف أعداد المصابين والمتوفين جراء هذه الأمراض.

ولاتزال هذه التهديدات تفرض تحدياً كبيراً على الأمن القومي للدول، فعلى الرغم من تطور قطاع الرعاية الصحية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، فإن بعض الأمراض الوبائية المستحدثة، مثل "سارس" و"ميرس"، لم يتم اكتشاف لقاح أو علاج لها، ولعل هذا ما دفع العديد من الأشخاص، على اختلاف خلفياتهم السياسية، أو الأمنية، أو الطبية، إلى التنبؤ بتهديد قادم أشد فتكاً من نظرائه السابقين.

ومع ذلك، لم تتمكن أي دولة من الدول من تطوير إجراءات أو تدابير مضادة لمواجهة الأمراض الوبائية التي تندرج ضمن طائفة التهديدات "المعروفة المجهولة"، أو الحد من تداعياتها، الأمر الذي دفع العديد من الدول للجوء إلى الجيوش الوطنية لمواجهة التهديد المفاجئ، والذي لاتزال الدول، حتى الآن، تسعى لمعرفة أبعاده وتداعياته، ناهيك عن معرفة طرق علاجه.

أدى تفشي وباء "كوفيد – 19" المستجد في أواخر 2019 في الصين، ومن ثم انتقاله إلى باقي أنحاء العالم خلال الأشهر التالية، إلى لجوء العديد من الدول للاعتماد على قواتها المسلحة لمواجهة التهديد البيولوجي الجديد، وكشفت تصريحات رؤساء الدول الغربية أن هذا التهديد لا يقل في خطورته عن التهديدات التي تفرضها الحروب، على نحو ما وضح في تصريح الرئيس الأمريكي ترامب في أوائل أبريل 2020 "إننا في وضع جيد للانتصار في الحرب ضد وباء كورونا. نتعامل مع عدو غير مرئي، لكننا سننتصر عليه"[1]، واعتبار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده في "وضعية حرب صحية".

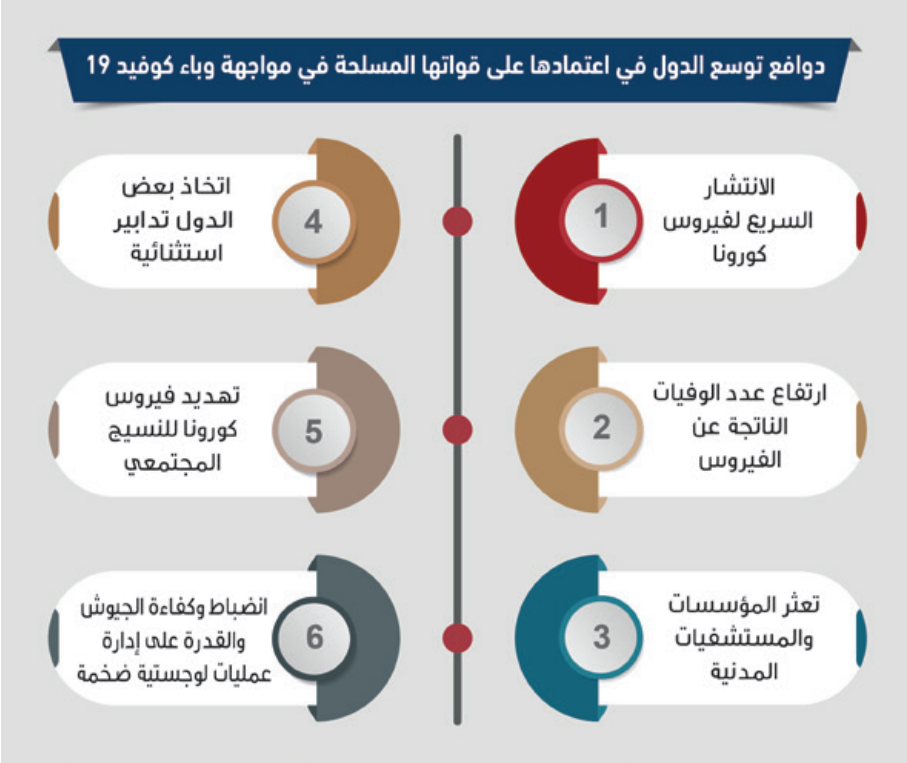

وساهم في توسع الدول في اعتمادها على قواتها المسلحة في مواجهة وباء "كوفيد - 19" الانتشار السريع للفيروس، وارتفاع عدد الوفيات الناتجة عنه، بالإضافة إلى الشلل الذي أصاب الحكومات والمستشفيات المدنية في العديد من الدول، فضلاً عن حاجة بعض الدول إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية، تم التعويل خلالها على القوات المسلحة، بسبب ما تتمتع به من انضباط وكفاءة، وكذلك قدرة على إدارة عمليات لوجستية ضخمة، وقدرة على التنفيذ بالتزامن مع التخطيط.

وتسعى الدراسة الحالية إلى تحليل التأثيرات الأمنية للأمراض الوبائية، وتطور النظر إليها باعتبارها مهدداً أمنياً للأمن القومي للدول، فضلاً عن إلقاء الضوء على الأدوار المتعددة التي لعبتها الجيوش التابعة للدول المختلفة في مثل هذه الأزمة، وبيان تأثير الأمراض الوبائية على سير المعارك والصراعات المسلحة في ضوء التجارب التاريخية والواقع المعاصر.

أولاً: التهديد "المعروف المجهول" (Known Unknown)

مثلت الأوبئة تهديداً للبشرية منذ فجر التاريخ، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والطبي الذي وصل إليه الإنسان في العصر الحديث، فقد ظل هذا التهديد قائماً، بل ولم تتراجع حدته، فقد توقع الخبراء أن يؤدي ظهور وباء عالمي إلى مقتل ما لا يقل عن 300 مليون فرد، خلال العشرين أو الأربعين عاماً القادمة، بل وتوقع الخبراء أنفسهم أن ينشأ فيروس في الحيوانات أو الطيور، ثم يتمحور لكي يصبح قادراً على إصابة البشر، وذلك عندما يحدث تقارب بين الإنسان والحيوان، سواء في حديقة الحيوانات، أو في المزارع[2].

ففي اجتماع عقده خبراء بمنظمة الصحة العالمية في مارس 2018، تحدث الخبراء عن إمكانية ظهور عدوى قاتلة وغامضة، والتي لا نمتلك أي معلومات عنها، سوى أنها ستكون الجائحة القادمة، وقد أطلقوا عليه اسم "المرض إكس" (Disease X)، ونظر الخبراء إليه باعتباره التهديد "المعروف المجهول"، نظراً لأنهم يدركون جيداً أن الوباء سوف يظهر، غير أنهم لا يعرفون أي تفاصيل عنه، سواء تمثل ذلك في طبيعة الفيروس، أو ميعاد ظهوره، ناهيك عن كيفية علاجه، أو حتى تحجيم انتشاره بين البشر[3].

وتمكن خبراء المنظمة حينها من التنبؤ بكيفية ظهور هذا الوباء المستجد، فقد أكدوا أن "المرض إكس" سينتج على الأرجح عن فيروس ينشأ في الحيوانات، وسيظهر في مكان يخالط فيه البشر الحيوانات البرية. كما توقعوا أن يتم الخلط بين هذا المرض المستجد، وأمراض أخرى في المراحل المبكرة من تفشيه بين البشر. وأضاف الخبراء أنه سوف ينتشر بسرعة وصمت معتمداً في ذلك على شبكات السفر والتجارة، ولذلك، فإنه سيصل إلى بلدان متعددة

ويحبط أي جهود لاحتوائه. وسيكون للمرض إكس معدل وفيات أعلى من الأنفلونزا الموسمية، ولكنه سينتشر بسرعة وسهولة تفوق انتشار الأنفلونزا. ومن الغريب أن منظمة الصحة تمكنت من التنبؤ بدقة بفيروس كورونا المستجد المعروف باسم "كوفيد - 19" قبل ظهوره بحوالي سنتين[4].

واستند خبراء منظمة الصحة العالمية في تبنيهم هذا التقدير المتشائم على التاريخ السابق لانتشار الأوبئة، فقد أكد جون-أرني روتينجين، الرئيس التنفيذي لمجلس أبحاث النرويج ومستشار منظمة الصحة العالمية، في أحد تصريحاته الصحفية أن "التاريخ يخبرنا أنه من المحتمل أن يكون تفشي الوباء الكبير القادم غير مسبوق"[5].

ثانياً: تهديدات الأوبئة للأمن القومي للدول

تعد الأوبئة إحدى المهددات الرئيسية للأمن القومي للدول، إذ إن تهديداتها لا تقتصر على الجيوش وحسب، وهي من المؤسسات الرئيسية المنوط بها الدفاع عن الأمن القومي للدولة، بل تهدد كيان الدولة بأكملها. فانتشار الأمراض والأوبئة، يهدد النسيج المجتمعي لأي أمة ممثلاً في الأفراد والعائلات والمجتمعات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والجيش وقوات الشرطة[6]. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة المباشرة بين الأمن والصحة كانت ضعيفة على مدار عقود عدة.

ففي القرن التاسع عشر، مع تزايد التجارة بين أوروبا وبقية دول العالم، ازداد خطر انتقال الأمراض المعدية إلى أوروبا من أماكن أخرى. واعتبر المرض تهديداً أمنياً خارجياً يجب التعامل معه عن طريق التعاون الدولي، والتوافق على اللوائح الصحية دولياً. وهكذا، فإن بوادر التعاون الدولي في مجال مواجهة تهديدات الصحة العامة تكمن في الشواغل الأمنية لأوروبا في القرن التاسع عشر[7].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اختفت هذه العلاقة لسببين رئيسيين. أولهما، تقديم مسألة الصحة

كحق من حقوق الإنسان، وليس كمسألة أمنية، وهو ما تحقق بالنص عليه في الدستور المنشئ لمنظمة الصحة العالمية في عام 1948 ووصلت إلى ذروتها في السبعينيات من القرن العشرين بمبادرة منظمة الصحة العالمية "الصحة للجميع". وثانيهما، تزايد الإدراك، خلال هذه الفترة، بأن الأمراض المعدية يمكن التغلب عليها، خاصة باستخدام المضادات الحيوية. فقد انخفض عدد الوفيات في الغرب بسبب الأمراض المعدية بشكل كبير في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، كما أنه في أواخر الستينيات من القرن العشرين، تم القضاء على مرض معد رئيسي، وهو الجدري وذلك لأول مرة في التاريخ[8].

وخلال الخمسين سنة الماضية، انحصرت العلاقة بين الصحة والأمن في اتجاه واحد، وهي أن الصراعات تتسبب في مشاكل صحية، في شكل إصابات قتالية، فضلاً عن تداعيات غير مباشرة، ممثلة في تدمير البنية التحتية التي تؤثر على قدرة المستشفيات على مواصلة العمل، بما يرتبه ذلك من زيادة انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه نتيجة لتعطيل إمدادات المياه النظيفة، وتدفق اللاجئين التي تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية، أو إثقال كاهل نظم الصحة العامة في مناطق تجمعها[9].

ومع نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، لعب عدد من العوامل دوراً رئيسياً في اعتبار "الصحة" من التهديدات الأمنية التي يجب على الدولة أخذها في الاعتبار. وتتمثل هذه العوامل في:

1-توسيع مفهوم الأمن: في أعقاب نهاية الحرب الباردة، برزت مدرستان؛ المدرسة الأولى هي المدرسة التقليدية في الدراسات الأمنية، والتي على الرغم من انتهاء هذه الحرب، فإنها ظلت متمسكة بالأجندة العسكرية، وربط مفهوم الأمن القومي للدولة بالبعد العسكري وحده، وظهرت في هذا الإطار ثلاث دراسات أساسية، وهي الدراسات الاستراتيجية، ودراسات السلام، ودراسات الحد من التسلح[10].

أما المدرسة الثانية، فقد ركزت على توسيع وتعميق مفهوم الأمن، حيث رأي أنصار هذه الاتجاه أن حصر مفهوم الأمن في الأبعاد العسكرية، وربطه بأمن الدولة العسكري هي نظرة قاصرة، نظراً لاعتبارات عديدة، فمن ناحية انتهت الحرب الباردة بصورة سلمية، كما أن المجتمعات الغربية باتت تشهد طائفة مختلفة من التهديدات مثل خطر الهجرة، واستنزاف البيئة، وانتشار الأوبئة مثل الإيدز[11].

وأثرت هذه المدرسة على تطور دراسة الأمن من خلال التحوّل من التركيز على "التهديد" إلى "المخاطر"، والانتقال من فكرة "الخطر الواضح والداهم" إلى مخاطر محتملة. وسمحت هذه التحولات بإثارة قضايا الصحة العامة باعتبارها "مخاوف أمنية"[12]. فإذا كانت الحرب الباردة أضفت الشرعية على مفهوم "الأمن الوطني"، فإنه في الفترة التالية على الحرب الباردة، برز الأمن الإنساني باعتباره مفهوماً يستحق أن تأخذه الدول في الاعتبار.

2-صك مفهوم الأمن الإنساني: تم الربط بين الصحة والأمن من خلال التركيز على مفهوم "الأمن الإنساني"، وهو إطار اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير أصدره عام 1994، وهدف هذا الإطار إلى معالجة أوجه الخلل في التفكير الأمني، الذي كان سائداً على مدار العقود الماضية، والذي كان يغالي في التركيز على أمن الدولة والبعد الخارجي للتهديدات.

وركز تقرير الأمن الإنساني على سبعة مجالات أساسية، والتي كان أبرزها "أمن الصحة" (Health Security)، مثل الأمراض والرعاية الصحية غير الملائمة[13]. وأشار التقرير إلى أن الأمراض الوبائية في العالم النامي، مثل الإيدز والملاريا والسل، تفرض عبئاً على الدول النامية، وتتسبب في وفاة ما بين أربعة إلى خمسة ملايين فرد سنوياً، وأفرد تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2003 فصلاً للحديث عن "أمن الصحة"، واعتبر التقرير أن الأمراض الوبائية تفرض تهديدات مباشرة على الأمن الإنساني، لأنها تسبب الوفاة.

3- ظهور الأمراض الوبائية: ظهرت بعض الأمراض والأوبئة منذ مطلع الألفية الثانية، مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) و"إتش 5 إن 1" (H5N1) أو ما يعرف باسم "أنفلونزا الطيور" و"إتش 1 إن 1" (H1N1) أو "أنفلونزا الخنازير" و"الإيبولا"، مما تسبب في انتشار المخاوف والقلق العام بين قطاعات شعبية واسعة، وفي بعض الحالات تركت هذه الأوبئة تداعيات كبيرة سلبية على الاقتصادات والمجتمعات[14].

وبعد ما يزيد على عقد من الزمان من هذا التطور النظري، بدأت بعض الدول تدرج التهديدات الصحية، باعتبارها أحد المهددات الرئيسية للأمن القومي للدول. فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأمراض الوبائية في عام 2000 أحد المهددات الرئيسية للأمن القومي[15].

فقد قام مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في عام 1999 بإصدار تقدير استخباراتي قومي بعنوان "تهديدات الأمراض الوبائية الدولية، وتداعياتها على الولايات المتحدة". وأشار التقرير إلى أنه منذ عام 1973، كان هناك حوالي 30 فيروساً غير معروف تم تحديدها، كما أن هناك بعضها بلا علاج، مثل الإيدز والإيبولا وغيرهما من الأمراض. كما وجد التقرير أنه خلال الفترة نفسها، عاد للظهور حوالي 20 مرضاً وبائياً من جديد، كما أنها تستعصي عن العلاج بالأدوية المعروفة، وأشهرها السل والملاريا والكوليرا. واستنتج التقرير أن الأوبئة الجديدة، وتلك التي تعاود الظهور من جديد، سوف تفرض تهديداً للصحة على مستوى العالم، وأنها سوف تهدد الأمن الأمريكي والعالمي على مدار العشرين عاماً القادمة[16].

وفي عام 2000، أعدت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً حول كيف أن الأوبئة تزيد من احتمالات الحروب والصراعات العرقية، والإبادة الجماعية، وبناء على هذا التقرير، أعلنت إدارة كلينتون أن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز يشكل "تهديداً للأمن القومي" في العام نفسه[17].

وبالتزامن مع هذا التطور، بدأ المجتمع الدولي يصنّف بعض الأوبئة باعتبارها تهديداً دولياً، ففي عام 2000، عدّ مجلس الأمن الإيدز وباءً دولياً، وذلك في القرار رقم 1308، والذي نص في ديباجته على "أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، إذا لم يتم القضاء عليه، قد يشكل خطراً على الاستقرار والأمن". وارتبط ذلك بصورة أساسية بمساعي الولايات المتحدة لأمننة الوباء، وتوجيه المجتمع الدولي إلى تبني إجراءات وتدابير في مواجهته، غير أنه في واقع الأمر، فإنه خارج أجهزة الأمم المتحدة، لم يتم النظر إلى الوباء باعتباره تهديداً أمنياً، بل كان يتم اعتباره إما قضية تدخل ضمن قضايا التنمية الدولية، أو ضمن حقوق الإنسان[18].

وعلى الرغم من أهمية هذا التطور، فإن الدول الأخرى لم تحذُ حذو الولايات المتحدة أو مجلس الأمن، كما أن مفهوم الأمن الإنساني فرض تحديات كبيرة أمام أي دولة لتبنيه، فالمفهوم يعني بالمعنى الواسع "الحرية من الحاجة" (Freedom from Want)، وفي حده الأدنى "الحرية من الخوف" (Freedom from Fear)، وفي كلا الحالتين، فإن المفهوم كان يتسم بالاتساع والشمول، بحيث يعتبر كل التحديات التي تواجه الإنسان باعتبارها تهديدات يتوجب على الدولة أن تتبنى سياسات لمواجهتها.

فقد كان أنصار الأمن الإنساني يرون أن الفقر، وتشريد السكان، والجوع، والمرض، والتدهور البيئي، والاستبعاد الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على الأمن الإنساني، وبالتالي الأمن

العالمي[19]. ومع أهمية هذا المنظور في النظر إلى الأمن، فإنه فرض تحديات غير هيّنة، إذ فرض صعوبات عملية تجعل من الصعب على الدول المختلفة تبني خطوات إجرائية عملية لحماية الأمن الإنساني.

ومن جهة ثانية، ظهرت بعض الكتابات الأمنية التي تنتقد إدراج الولايات المتحدة لمرض الإيدز باعتباره مهدداً أمنياً لأمنها القومي، بل وعدت ذلك مبالغة، أو درباً من دروب "الأمننة"، أي محاولة اعتبار الأوبئة تهديداً للأمن القومي للدولة، وهي لا ترقى إلى ذلك.

وساهم اعتبار واشنطن في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهاب مهدداً أساسياً للأمن القومي للولايات المتحدة، وإقامتها تحالفاً ضخماً لهذا الغرض إلى تركيز الكتابات الأمنية على هذا التهديد الجديد، وكيفية مواجهته، وهو ما جاء على حساب الاهتمام بالأمن الإنساني، وفي القلب منه أمن الصحة[20]. وظل التهديد الإرهابي مهيمناً على أجندة الولايات المتحدة لحوالي عقدين من الزمن، بل وانتقل من الأجندة الدولية إلى الأجندة الإقليمية في بعض الدول، خاصة مع أحداث الربيع العربي في عام 2011، والتي أضعفت القدرات الأمنية لبعض الدول، وساهمت في تزايد نفوذ وسطوة التنظيمات الإرهابية.

ولم تتوقف المحاولات الرامية إلى التعامل مع الأوبئة باعتبارها تهديداً أمنياً تماماً، بل وسعت بعض الكتابات الأكاديمية لمحاولة تقديم عدد من المؤشرات لكي يتم النظر إلى التهديد الموجه للأمن الإنساني، ومن ضمنه الأمراض والأوبئة، باعتباره مهدداً قومياً يتطلب استنفار الدولة لمواجهته.

وتتمثل إحدى المحاولات في هذا الإطار، في تعريف التهديد للأمن الإنساني باعتباره ذلك التهديد الذي يستهدف حياة البشر بصورة مباشرة، كما أنه يهدد الأنشطة الأساسية، ووظائف وأدوار الأفراد، كما أن هذا التهديد يجب أن يكون واسع الانتشار، بمعنى أنه يهدد حياة عدد كبير من البشر، فضلاً عن تكرار التهديد، أي أنه ليس حدثاً عرضياً، يستحيل أن تتمكن الدولة من الاستعداد الاستراتيجي لمواجهته[21]. وتنطبق هذه الأوصاف، على سبيل المثال، على التهديدات الصحية.

وعلى الجانب الآخر، عادة ما تدرج المؤسسات العسكرية حول العالم مواجهة الأوبئة والأسلحة البيولوجية ضمن خططها للتعامل مع التحديات الطارئة، غير أنه لا يجري تدريب الجنود عليها باستمرار، كما أنها تعاني نقصاً في التمويل، وذلك نظراً لسيطرة تركيز الدول على التهديدات التقليدية، سواء تمثل ذلك في خصم خارجي، أو تحديات داخلية، أو تهديدات عابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب[22].

ولقد عاد الاهتمام بالأوبئة إلى صدارة الأجندة الدولية في سبتمبر 2014، حينما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2177 بالإجماع، والذي يصنف فيه مرض الإيبولا في أفريقيا باعتباره مهدداً للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم يستدعي تكاتف المجتمع الدولي لتطويق وتحجيم هذا التهديد[23]، وطالب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بأن يتأكد من أن أجهزة الأمم المتحدة المعنية تقوم بتسريع جهودها لمواجهة الوباء، وأن تقوم منظمة الصحة العالمية بتعزيز مساعدتها للحكومات على مواجهته[24].

وارتبط اهتمام المنظمة بالأمراض الوبائية من جديد بالولايات المتحدة مرة أخرى، فقد حذر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في عام 2014 من ظهور وباء مميت، وذلك على خلفية انتشار وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وسعت الإدارة الأمريكية حينها لإقناع الدول باعتبار أن التهديدات الوبائية، سواء الطبيعية، أو المخلقة يجب أن يتم إدراجها ضمن مهددات الأمن القومي للدول، التي يجب احتواؤها أو منعها[25].

وعلى الرغم مما سبق، لم تتجه العديد من الدول إلى إدخال تهديد الأوبئة على سلم أولويات أمنها القومي، وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة الانتشار الجغرافي المحدود لوباء الإيبولا، إذ تسبب في وفاة حوالي ستة آلاف شخص فقط، أغلبهم ينتمون إلى ثلاث دول في غرب أفريقيا هي غينيا وليبيريا وسيراليون[26].

كما تواجه جهود الدول لتطوير نظمها الصحية للتعامل مع تهديدات الأمراض الوبائية صعوبات عملية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة الفيروسات التي تختلف من نوع لآخر، ومن ثم تحتاج إلى طرق استجابة مختلفة، ويكاد يكون من الصعب على الدول أن تستعد لمواجهة أمراض لا تعرف عنها شيئاً، سواء فيما يتعلق بطرق انتشارها، أو ما هي العقاقير التي يمكن أن تكون فاعلة في مواجهتها، ولذلك فإنه لا يوجد أمام الدول سوى تطوير استجابة متأخرة لهذه التهديدات.

وعلى المستوى الدولي، فقد اتضح قصور دور المنظمات التابعة للأمم المتحدة في مواجهة أزمة تفشي جائحة "كوفيد – 19"، بدءاً من منظمة الصحة العالمية، والتي ترددت كثيراً في إعلان "كورونا" جائحة عالمية، وصولاً إلى عقد مجلس الأمن اجتماعاً في 10 أبريل 2020، أي بعد أربعة أشهر من اندلاع الأزمة، وذلك لمناقشة جائحة كورونا، كما يلاحظ أن المجلس كان منقسماً حيال التدخل بين من يعارض مثل هذا التدخل بحجة أنه ليس من صلاحياته، مثل الصين، وبين من يدعم تدخله مثل الولايات المتحدة.

وجاء هذا الانقسام على الرغم من إصابة الوباء وقتها نحو 1.5 مليون شخص وتسببه في وفاة حوالي 90 ألف شخص في أكثر من 200 دولة ومنطقة، وتحذير الأمين العام للمتحدة أنطونيو جوتيريش من "أن الوباء يشكل أيضاً تهديداً كبيراً لصون السلام والأمن الدوليين"، وأنه قد تترتب عليه "زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف"[27].

ونظراً للطبيعة المفاجئة للتهديدات الوبائية، وعجز الحكومات وأجهزتها المدنية، وكذلك المنظمات الدولية عن تطوير استجابة فاعلة لمواجهتها، فإن الدول المختلفة تلجأ إلى قواتها المسلحة للعب دور فاعل في مواجهة هذه الأزمات، وهو ما ستتم مناقشته بقدر من التفصيل في القسم التالي.

ثالثاً: أدوار الجيوش في مواجهة الأوبئة

تلجأ الدول إلى توظيف الجيوش في أوقات الأزمات والطوارئ، ولا تعد أزمة كورونا استثناءً من القاعدة، فقد اعتمدت العديد من الدول على قواتها المسلحة في إدارة هذه الأزمة، نظراً لما تمتلكه الدول من خبرات واسعة في مواجهة الأمراض والأوبئة، ويمكن توضيح أبرز الأدوار التي لعبتها الجيوش في التالي:

1- تطبيق الحجر الصحي: استدعت بعض الدول قواتها المسلحة، وقامت بنشرهم في المدن والشوارع لتطبيق الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الحاكمة لضبط الأمن وتقييد تنقلات المواطنين ومنع التجمعات، كإحدى الآليات الاحترازية الرئيسة لمواجهة تفشي فيروس "كوفيد - 19"[28].

وبدأت أول مساهمة للجيوش في تطبيق الحجر الصحي الشامل في الصين، مركز انتشار المرض، ففي الخامس والعشرين من يناير الماضي، ومع زيادة عدد الحالات المصابة بالفيروس في البلاد، أعلنت السلطات الصينية فرض

الحجر الصحي على مقاطعة هوبي، والتي تضم نحو 56 مليون نسمة، وعزلها عن باقي الأراضي الصينية، ونشرت وحدات من جيش التحرير الشعبي الصيني، ثم سرعان ما قامت بنشر وحدات مماثلة في مدن أخرى للمشاركة في تنفيذ الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها بكين[29].

وبالمثل أعلن الجيش الأردني، في 17 مارس، أنه سينشر قوات عسكرية تابعة له عند مداخل ومخارج مدن المملكة في إطار الإجراءات الرامية لمنع انتشار عدوى فيروس "كوفيد – 19" (COVID-19)[30]. كما لجأت العديد من الدول الأوروبية إلى قواتها المسلحة من أجل عزل المدن والمناطق الأكثر تضرراً بالفيروس، فقد لجأت إسبانيا للجيش بالفعل لفرض حظر التجول، كما وافقت الحكومة الإيطالية على نشر الجيش لفرض العزل في المناطق الموبوءة بكورونا، وقامت بنشر جنود في إقليمي صقلية وكالابريا بجنوب البلاد بالفعل لتقييد حركة المواطنين. وبالمثل، قامت قوات حرس الحدود التابعة لدول الاتحاد الأوروبي بوقف تنقلات مواطني الدول الأعضاء للحد من تفشي العدوى، ليتم بذلك إغلاق منطقة الشنجن لأول مرة في تاريخها[31].

ومن جهة ثانية، يتم اللجوء إلى الجيوش من أجل التأكد من التزام المواطنين بحظر التجوال. ففي إيطاليا وإسبانيا، حيث ارتفعت معدلات الوفيات في الأسابيع الأخيرة، تم نشر الآلاف من الجنود في المدن المعزولة للقيام بدوريات في الشوارع وفرض عمليات الإغلاق. واعتمدت حكومات الأردن ولبنان والمجر وماليزيا وبيرو، وغيرها على جيوشها لترغيب المواطنين في البقاء في أمان في منازلهم[32].

وفي بعض الحالات، قامت الجيوش بأدوار أكثر نشاطاً في تعريف الأشخاص المتضررين، ومحاولة عزلهم. ففي سنغافورة، قام أفراد الشرطة والجيش بتحديد آلاف الأفراد المحتمل إصابتهم بالفيروس وعزلهم، فقد قام أفراد الجيش بإجراء حوالي ألفي اتصال يومياً، بالأفراد الذين خالطوا المرضي، ومن ثم يحتمل إصابتهم بالمرض، وطلبوا منهم البقاء في المنازل لمدة 14 يوماً، كما تمت مراقبتهم بصرامة لضمان امتثالهم. وفي حالة عدم امتثالهم، تتم ملاحقتهم قضائياً، أو فقدان حقوق الإقامة، إن لم يكونوا مواطنين[33].

2- دعم القطاع الصحي: تلعب الجيوش عدة أدوار محورية في تقديم الدعم للقطاع الصحي في دولها، بحكم ما تتمتع به من خبرات تقنية، أو قدرات لوجستية لإدارة الطوارئ والأزمات، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أ- تقديم الإسناد لقطاع الرعاية الصحية: يتم الاعتماد على المخططين العسكريين لدعم القطاع الصحي وتحديد الاختناقات، وعلاجها من خلال تحديد الفئات الأكثر هشاشة، وتوفير الرعاية الطبية لها. كما يساعد العسكريين على نقل ناقلات الأكسجين لدعم المستشفيات الوطنية. وعلى سبيل المثال، تم نشر وحدات من قوات الاحتياط في الحرس الوطني في 22 مارس في ثلاث ولايات هي كاليفورنيا ونيويورك وواشنطن، لأداء واجبات مماثلة[34]. كما قامت شاحنات الجيش الإيطالي في بيرجامو شمال إيطاليا، بنقل جثث الموتى لتخفيف العبء عن المستشفيات[35].

ب- تفعيل الطواقم العسكرية الطبية: تمتلك الجيوش فرقاً طبية ذات تدريب عالٍ رغم قلة عددها. واستغلت الصين وفرنسا خبرة الطواقم العسكرية العاملة في مجال الأوبئة لديهما للتعامل مع فيروس كورونا المستجد. وفي بعض الحالات، تتمتع الجيوش مثل الجيش الأمريكي، بقدرات وموارد هائلة، يمكن الاعتماد عليها وقت الأزمات، ومن ذلك موافقة البنتاجون على تقديم خمسة ملايين كمامة وألفي جهاز تنفس صناعي من مخازنه لدعم النظام الصحي المدني[36].

كما حرك الأسطول الأمريكي مستشفييه العائمين السفينتين "يو إس إن إس ميرسي" (USNS Mercy) و"يو إس إن إس كومفور" (USNS Comfor)، وذلك على الرغم من القيود التي ترد على استخدامهما في مواجهة الوباء، إذ إنهما لا يمكن نشرهما إلا في المدن ذات الموانئ الكبيرة[37]. وقام الجيش الأمريكي بتعديل المستشفى العائم ميرسي لكي يتمكن من استيعاب مرضى "كوفيد – 19" ، غير أن ذلك ترتب عليه تقليص طاقته الاستيعابية من ألف سرير إلى خمسمائة سرير فقط[38].

ج- ميل الجيوش للابتكار وقت الأزمات: يرتبط تاريخ الحرب ارتباطاً وثيقاً بتطوير الطب العسكري في مواجهة المرض والصدمات النفسية. فقد خصصت الجيوش في جميع أنحاء العالم موارد هائلة لمكافحة الأمراض المعدية، وتطوير الأبحاث الطبية البيولوجية كجزء من جهودها لتوفير الحماية للقوات المتحاربة. وساهمت الاستثمارات العسكرية الضخمة في تطوير الابتكارات الطبية الجديدة، وشمولها مجالات متعددة، وامتلاك العديد من الجيوش البنى التحتية الطبية الداعمة للبحوث والتطوير، في توفير خبرة ومعرفة متراكمة، ومنتجات وتطبيقات عملية تتجاوز بكثير القطاع العسكري لتفيد به الطب المدني[39].

فقد قدمت الأبحاث حول العقاقير العسكرية الأمريكية وحدها مساهمات كبيرة في اكتشاف وتطوير اللقاحات لمجموعة من الأمراض المعدية، بما في ذلك التهاب الدماغ الخيلي، والتهاب السحايا، وأمراض الجهاز التنفسي الفيروسية، وحمى الوادي المتصدع، والجمرة الخبيثة، فضلاً عن تطوير بعض اللقاحات التجريبية الرائدة لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز".

وفي مجال مكافحة الطفيليات، أجرى الجيش الأمريكي أبحاثاً تأسيسية حول عدة أمور من بينها داء البلهارسيا وداء المثقبيات والطفيليات المعوية المعدية. كما أجرى الباحثون العسكريون الأمريكيون أبحاثاً لإثبات مدى فاعلية الأدوية المضادة للملاريا، مثل المالارون والبريماكين والتافينوكين[40].

وبالإضافة إلى تطوير العقارات الطبية لمواجهة الفيروسات، لعبت الجيوش دوراً على مدار التاريخ في ابتكار أجهزة طبية لتخفيف معاناة جرحى الجيوش أثناء المعارك، وكذلك طرق علاج العديد من الأمراض، التي تحد من فاعلية القوات القتالية. فقتلى الصراعات المسلحة دفعت الجيوش إلى تعزيز ابتكاراتها الطبية للحد من الوفيات وعلاج الجرحى في هذه الحروب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التقدم الكبير الذي حققه أطباء الجيش في علاج المضاعفات الرئوية الناتجة عن وباء الإنفلونزا الإسبانية في عام 1918 من خلال التدخل الجراحي[41].

ودفعت الحرب العالمية الأولى إلى تطوير سيارات الإسعاف الحديثة والمطهرات ومواد التخدير، كما أن الحرب العالمية الثانية دفعت الجيوش إلى تطوير واستخدام البنسلين وبنوك الدم[42]. وبالمثل، ابتكرت الجيوش أجهزة التنفس الميكانيكية لتخفيف متلازمة الضائقة التنفسية الحادة (ARDS)، والتي كانت شائعة لدى المرضى الذين يموتون بسبب نقص التنفس خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد ساهمت الابتكارات التي توصلت لها الجيوش في هذا المجال إلى وضع الأساس لتطوير أجهزة التنفس الميكانيكية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، فضلاً عن تطوير الأدوية المستخدمة في وحدات العناية المركزة[43].

وفي مواجهة وباء الإيبولا على سبيل المثال، تأتي معظم المعرفة الحالية حول الوباء مباشرة من الجيش الأمريكي، الذي أعطى الأولوية للأبحاث المتعلقة به، وذلك قبل فترة طويلة من تفشي المرض في غرب أفريقيا، نتيجة مخاوف الجيش الأمريكي من توظيف الإيبولا في شن إرهاب بيولوجي، أو حرب بيولوجية ضد الولايات المتحدة.

ومن النتائج الرئيسية للبحث والتطوير البيولوجي الذي أجراه الجيش الأمريكي لمكافحة فيروس إيبولا تطوير عقار "زدماب" (ZMapp)، والذي يعد حالياً الدواء المرشح عالمياً لعلاج الإيبولا. وقد تم إنتاج هذا العقار نتيجة للجهود المشتركة، التي يبذلها معهد البحوث الطبية للأمراض المعدية في الجيش الأمريكي (USAMRIID)، ووكالة الحد من التهديدات الدفاعية الأمريكية، بالشراكة مع وكالة الصحة العامة الكندية، والتي قامت معاً بتقديم الدعم على مدار سنوات لشركتين تعملان في مجال تصنيع الأدوية، وهما "ماب بيوفارمايوتيكال" (Mapp BioPharma-ceutical) و"ديفرويس" (Defryus)[44].

وفي جائحة كورونا الحالية، يعمل مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع البريطاني في بورتون داون، على سبيل المثال، على تطوير واختبار اللقاحات لمواجهة مرض كورونا، وذلك نظراً لما لديه من خبرة في مواجهة التهديدات البيولوجية. كما يعمل الجيش الأمريكي وحده على 24 لقاحاً محتملاً لمواجهة وباء كورونا، بالتعاون مع وكالات وشركات أخرى[45].

ومن جهة أخرى، ركزت وزارة الدفاع الأمريكية، في الآونة الأخيرة، على تطوير أجهزة تنفس صناعي ميكانيكية تعتمد على نظم الذكاء الاصطناعي، أو أجهزة تنفس يتم التحكم فيها عن بُعد. ويهتم الجيش بتطوير مثل هذه التقنيات، حتى يمكن الحفاظ على استقرار حالة أفراد القوات المسلحة الجرحى من نقطة الإصابة إلى وصولهم إلى المستشفى حيث يتلقون العلاج، وحتى في غياب طبيب متمرس بجانب السرير، فإن هذه النظم يمكن أن تساعد في سد فجوة نقص الكوادر الطبية المتخصصة، ويسمح لطبيب واحد بإدارة عدد أكبر من المرضى[46].

وتواجه الولايات المتحدة حالياً نقص في أجهزة التنفس الصناعي، بسبب أزمة كورونا، وحتى في حالة، توفير مثل هذه الأجهزة، فإنه سوف تكون هناك مشكلة أخرى ممثلة في نقص الكوادر الطبية المتخصصة القادرة على تشغيل أجهزة التنفس الصناعي، ومن ثم تمثل التقنيات التي يطورها الجيش الأمريكي حلاً مبتكراً لمواجهة نقص أجهزة التنفس الصناعي اللازمة للتعامل مع أزمة كورونا[47].

3- مساندة السلطات المدنية: قام الجيش الأمريكي بتنشيط جهاز "الدعم الدفاعي للسلطات المدنية" (Defense Support of Civil Authorities)، وإنشاء مراكز اتصالات في جميع الولايات الأمريكية الخمسين، بالإضافة إلى تفعيل الوحدات ومراكز القيادة، وتحريك القوات لتوفير الدعم الطبي، والنقل، واللوجستيات، والاتصالات في ولايتي نيويورك وواشنطن.

وتم تنفيذ كل هذه الخطوات بموجب خطتي الطوارئ القائمتين، وهما "كوبلان 3400" (CONPLAN 3400) لـ "الدفاع عن الوطن" و"كوبلان 3500" (CONPLAN 3500) لـ "الدعم الدفاعي للسلطات المدنية"، بالإضافة إلى العديد من الأوامر التنفيذية الصادرة للتعامل تحديداً مع تفشي وباء كورونا.

وعيّنت 14 ولاية أمريكية "قادة ذوي قيادة مزدوجة" (dual-status commanders)، ويقصد بهم ضباط الحرس الوطني، المعينين من جانب الرئيس، والذين يخدمون تحت تسلسل قيادي مزدوج على مستوى حكومة الولاية وعلى المستوى الفيدرالي، إذ إن هؤلاء القادة سوف يتوجب عليهم أن يخضعوا لقيادة اللفتنانت جنرال لورا ريتشاردسون، قائد الجيش الشمالي (أرنورث)، وفي الوقت نفسه سوف يكون لزاماً عليهم أن يخضعوا لحاكم كل ولاية. وسوف تتجه 20 ولاية أخرى لتطبيق الأسلوب نفسه. ويلاحظ أن هذه هي أول مرة يتم تطبيق هذا النظام في الولايات المتحدة.

فقد تأسست "فرقة القوات المشتركة – الدعم المدني" (Joint Task Force-Civil Support) في عام 1999. وتمثلت مهمتها الرئيسية في الاعتماد عليها في حالة وقوع هجوم يتضمن أسلحة دمار شامل، سواء كان كيميائياً أو بيولوجياً أو إشعاعياً أو نووياً. وعندما تصدر إليها الأوامر، ستنتشر هذه الفرقة في موقع الحادث، وتؤسس القيادة والسيطرة على قوات وزارة الدفاع، وتقدم المساعدة العسكرية والدعم للسلطات المدنية من خلال إنقاذ الأرواح، ومنع المزيد من الإصابات وتقديم الدعم الضروري المؤقت لتمكين المجتمع من التعافي". وتتمثل مهمتها الثانوية في الاستجابة "لجميع المخاطر"، إذ يمكن توجيهها لمواجهة كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، إذا طلبت القيادة الشمالية الأمريكية ذلك"[48].

ويدخل ضمن مهام الجيش الأمريكي قيامه بتوزيع المعدات الطبية التي تقوم الحكومة الأمريكية بشرائها، وتوزيعها على الولايات والمستشفيات التي تحتاجها، ويلعب الجيش الأمريكي هذا الدور إلى جانب القطاع الخاص، ولا يحل محله، بل يقوم بدور تكاملي معه[49].

ويلاحظ أنه مع تصاعد حدة الأزمة، تتصاعد أدوار الجيوش، ففي هاييتي تفشى وباء الكوليرا في أعقاب زلزال 2010، والذي أصاب أكثر عن نصف مليون من أبناء هاييتي ولقي قرابة 10 آلاف مصرعهم، ولعب الجيش الأمريكي بالتعاون مع نظيريه في البرازيل وتشيلي، أدواراً عديدة، امتدت إلى معالجة المياه وتوليد الكهرباء وتحقيق مستوى أساسي من النظام والاستقرار بين المدنيين. ولم يكن باستطاعة أي وكالة مدنية تحقيق ذلك بالنظر إلى حجم الأزمة الطارئة[50].

وبالمثل، أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية أنيجريت كرامب كارينباور في 19 مارس

أن الجيش الألماني يعد استعداداته للمساعدة في جهود مكافحة فيروس كورونا، إذا عجزت المؤسسات الحكومية والإدارات المدنية الأخرى عن مواجهة المرض. وقالت "نحن نستعد لسيناريو أسوأ الحالات، حيث يتعرض عدد كبير جداً من الناس للإصابة، ولدينا الموارد البشرية للمساعدة". وأضافت كرامب كارينباور أن الجيش اتصل بالفعل بمئات جنود الاحتياط الطبيين في القوات المسلحة، كما سيقوم الجيش بحماية البنية التحتية الحيوية وتوزيع المعدات والأدوية الطبية إذا أصبح ذلك ضرورياً[51].

وتتكون الوحدات الطبية في الجيش الألماني من حوالي 20 ألف جندي، وتحسباً لأسوأ سيناريو، وارتفاع الإصابات بمرض كورونا بصورة تعجز المستشفيات المدنية عن التعامل معها، قام الجيش الألماني بتحضير المستشفيات الخمسة التابعة له، فضلاً عن رفع قدرتها الاستيعابية لاستقبال أعداد إضافية، كما قام الجيش الألماني بتحضير وحدات طبية متنقلة. وقام مكتب المشتريات العسكري، وهو المسؤول عادة عن شراء الأسلحة والمعدات، بتخصيص مبلغ وقدره 261 مليون دولار لشراء المعدات الطبية الوقائية من السوق الدولية[52]. كما قام الجيش الألماني بتوفير الأطعمة والمياه للمحتاجين.

ولم يختلف الوضع بالنسبة للجيش الإسباني، والذي شرع في تطهير المباني العامة والخاصة، والتي تظهر فيها حالات المرض، كما قام حوالي 3 آلاف طبيب عسكري بمساندة قطاع الصحة المدني في إسبانيا، بل إن بعضهم ممن أحيلوا للتقاعد تمت إعادتهم للخدمة مرة أخرى[53].

وفي مصر، لعب الجيش دوراً في ضبط عمل الأسواق خلال أزمة كورونا، فقد قامت القوات المسلحة المصرية بتوفير الاحتياجات والسلع الأساسية والضرورية للمواطنين لمواجهة حالة الغلاء والاستغلال المحتملة من قبل بعض التجار، ومنع حدوث أي حالة خوف مجتمعي من إمكانية نقص المواد الأساسية في هذه الأزمة[54].

4- تنظيم العمليات اللوجستية الضخمة: تتمتع القوات المسلحة لأغلب الدول بميزة أساسية، وهي قدرتها على إطلاق عمليات لوجستية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذ يتوفر لديها الكثير من القوى العاملة المرنة والمركبات الثقيلة، والخبرة اللازمة لنقل كميات كبيرة من الأشياء والمعدات من مكان إلى آخر. كما يمتلك الجيش القدرة على التخطيط أثناء التنفيذ بطريقة تفوق قدرة أغلب الأجهزة المدنية. ففي الأسبوع الواحد، تقوم قيادة النقل في البنتاجون الأمريكي بأكثر من 1900 مهمة جوية و10000 عملية شحن بري في المتوسط[55].

ويتم استغلال القدرات اللوجستية للجيوش في نقل القوة البشرية والمعدات، بل ومستشفيات كاملة في أرجاء العالم في غضون أيام أو حتى ساعات قليلة. ولعبت وزارة الدفاع الأمريكية دوراً لمواجهة تفشي وباء إيبولا في غرب أفريقيا منذ سنوات قليلة، وذلك من خلال إرسال مستشفيات جراحية متنقلة، والنقل الجوي للإمدادات الحيوية، مثل السترات الواقية[56].

5- تصنيع المعدات والمستلزمات الطبية: تملك الجيوش قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، نظراً لأن أفرادها مدربون على العمل في مواجهة الأسلحة البيولوجية، كما يملكون المعدات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل البيئة المصابة.

وأذن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستخدام قانون الإنتاج الدفاعي في أواخر مارس 2020، لمطالبة شركة جنرال موتورز بإنتاج المزيد من أجهزة التنفس، بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) في الولايات المتحدة، وذلك بعد تعثر المفاوضات معها للقيام بذلك بصورة طوعية[57].

ويمنح القانون الرئيس، من بين سلطات أخرى، إعطاء الأولوية للعقود الحكومية للسلع والخدمات على العملاء المتنافسين، وتقديم حوافز للسوق المحلية لتعزيز إنتاج وتوريد المواد والتكنولوجيات الحيوية عند الضرورة للدفاع الوطني[58].

استجابة وزارة الدفاع الأمريكية لجائحة كوفيد - 19

عدد الأفراد

عدد أفراد وزارة الدفاع الأمريكية الذين شاركو في مكافحة كورونا **أكثر من 61,900**

أكثر من **45,000** فرد — وضع الحرس الوطني وسلاح الجو في حالة تأهب في كل الولايات الخمسين وثلاثة أقاليم ومقاطعة كولومبيا (كوفيد - 19)

أكثر من **4,400** طواقم طبية — أطباء، وممرضين، وأطقم طبية مساعدة

أكثر من **5,100** فرد — قوات احتياط من القوات البحرية والجوية والبرية يقدمون الإسناد لعمليات مكافحة (كوفيد - 19)

أكثر من **16,500** فرد — سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي

المعدات الطبية

66 معمل طبي — إجراء معامل وزارة الدفاع المعتمدة فحص كوفيد - 19 لحوالي 45,985 حالة حتى 28 أبريل

5 أمصال مختلفة — اختبار حوالي 5 أمصال مختلفة بالإضافة لدعم الاختبارات التي تتجريها الوكالات الفدرالية الأخرى

أكثر من **6.9** مليون دولار — تكلفة أنشطة الرصد والتتبع البيولوجي أجريت في حوالي 400 موقع في أكثر من 30 دولة وذلك لمنع انتشار الفيروس والحفاظ على جاهزية القوات الأمريكية

الإمدادات الطبية

2,000 جهاز تنفس صناعي — دعم وزارة الدفاع السلطات المدنية بأجهزة تنفس صناعي

20 مليون قناع وجه — إمداد وزارة الدفاع بأقنعة الوجه من طراز إن - 95 وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية

7 مليون ماسحة مخبرية — إمداد وزارة الدفاع ماسحات إختبار إلى وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية

1.1 مليون معدات مخبرية وأجهزة تشخيص — إمداد واشنطن 28 دولة صديقة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية بهذه المعدات

المعلومات محدثة حتى 28 أبريل 2020 — Source: https://www.defense.gov/coronavirus

وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، بموجب السلطات الممنوحة لها وفقاً لقانون الإنتاج الدفاعي بتنفيذ أول مشروع لها من أجل إنتاج أكثر من 39 مليون قناع "إن 95"، ضمن الإجراءات المصممة لمواجهة جائحة فيروس كورونا. وستبلغ تكلفة المشروع حوالي 133 مليون دولار، حيث سيتم إنتاج أكثر من 39 مليون قناع محلي من طراز "إن 95"، خلال تسعين يوماً"، وذلك بالتعاون مع عدد من الشركات المحلية. كما قامت وزارة الدفاع بتسليم 10 ملايين قناع من هذا النوع من مخزونها الخاص إلى وزارة الصحة والخدمات الإنسانية[59].

وفي مصر، تقوم قوات ووحدات الحرب البيولوجية بتعقيم المؤسسات والمنشآت الحيوية كافة في الدولة، كما قام الجيش المصري بتوفير الأدوات المستخدمة في عمليات التعقيم والتطهير للمواطنين من خلال إنتاجها محلياً، وتوفير هذه الأدوات في عدد من المنافذ بأسعار ملائمة للمواطنين، مثل كمامات الوجه، خاصة بعد ارتفاع أسعارها في السوق المحلية، نتيجة لتصاعد الطلب عليها بصورة مفاجئة لمواجهة فيروس كورونا[60].

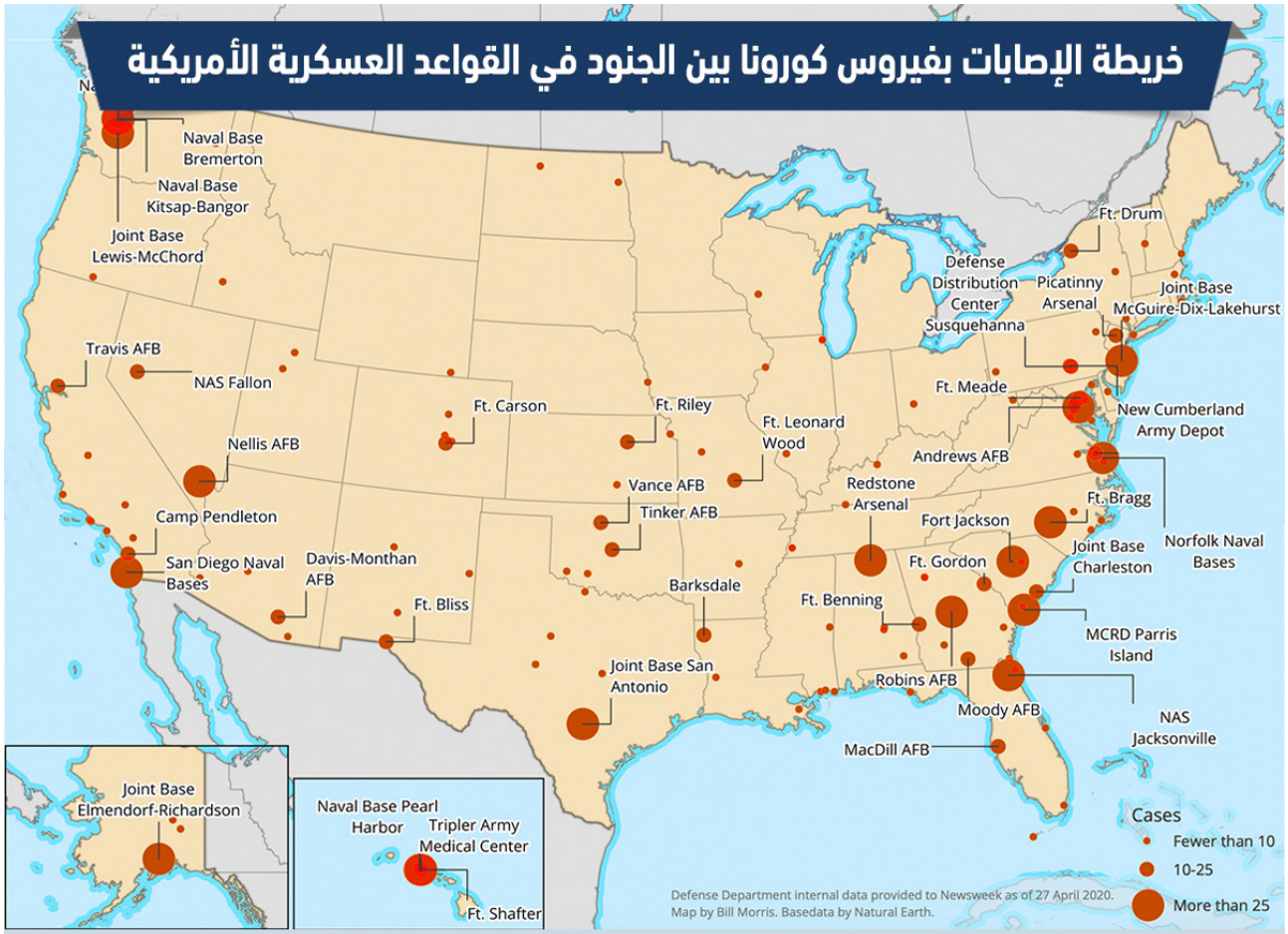

Source: The complete list of military coronavirus cases by base, as second navy ship faces major outbreak, Newsweek. Available at: https://www.newsweek.com/complete-list-military-coronavi-

رابعاً: تداعيات غير منظورة على الصراعات

لعل من الأمور غير المعروفة أن الأوبئة تركت تداعيات غير منظورة على ساحات القتال، وكما شكلت الأمراض الوبائية التاريخ الإنساني، بوجه عام، فإنها أثرت كذلك على الصراعات العسكرية بصورة خاصة. وعادة ما تكون معدلات الإصابة بالأوبئة بين أفراد الجيوش أكبر بكثير من المدنيين، فقد توصلت العديد من الدراسات للنتائج نفسها تقريباً، وهي أن معدلات إصابة الجنود أعلى بكثير من الفئات العمرية المعادلة في السكان المدنيين العاديين. وينطبق هذا الاستنتاج على جميع دول العالم، سواء في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا، أو حتى في جيوش العالم النامي. ووجدت دراسات أخرى في أفريقيا أن معدلات إصابة العسكريين تبلغ حوالي أربعة أضعاف المعدلات بين السكان المدنيين. وخلال فترات الحرب، غالباً ما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 50 ضعفاً[61].

ويتمثل السبب الرئيسي في ارتفاع الإصابة بالأمراض الوبائية بين عناصر القوات المسلحة في مشاركة أعداد كبيرة منهم أماكن الإقامة نفسها، وهو ما يجعلهم عرضة لانتشار الإصابة بين عدد كبير منهم في وقت زمني محدود نسبياً، وعلى سبيل المثال، أصيب حوالي مائة جندي أمريكي على متن حاملة الطائرات الأمريكية ثيودور روزفلت، والتي كانت تحمل حوالي أربعة آلاف جندي أمريكي[62].

ويثار التساؤل حول مدى تأثير الأوبئة على قدرة أحد الجيوش في تحقيق انتصار في الحرب، وكذلك ما إذا كانت تلعب دوراً رئيسياً في وقف العمليات العسكرية الجارية أم لا، ويمكن توضيح ذلك بقدر من التفصيل على النحو التالي:

1- تأثير الأوبئة على الانتصار في الحروب: أشار ثوسيديديس، المؤرخ الإغريقي، صاحب كتاب "تاريخ الحروب البيلوبونيسية"، إلى كيف أن الوباء الذي ضرب أثينا في السنة الثانية من هذه الحرب، أي في سنة 430 قبل الميلاد، أدى إلى نشر الشعور بالإحباط لدى الشعب الأثيني، وأضعف القيادة السياسية، وحد من قدرات الجيش على تحقيق الأهداف العسكرية الرئيسية التي كان يبتغي تحقيقها خلال هذه الحرب ضد أسبرطة[63]، فقد تسبب الوباء في وفاة حوالي ثلث الشعب الأثيني، بما في ذلك بريكليس، قائدها السياسي والعسكري، كما أنه كان من ضمن الأسباب التي تسببت في هزيمة أثينا في هذه الحرب[64].

وفي مقابل الدور الذي لعبه الوباء في خسارة أثينا الحروب البيلوبونيسية، فإنه لم يكن له تأثير مماثل على الحروب التي اندلعت في مرحلة تالية، فبعد أكثر من 2300 سنة، قتل وباء الإنفلونزا الإسبانية في عام 1918 حوالي 25 مليون شخص، بما في ذلك نصف مليون فرد أمريكي، كما أن وباء الإنفلونزا الإسبانية أصاب نحو 294 ألف جندي من قوات الحلفاء في خريف عام 1918 وحده، إبان الحرب العالمية الأولى، وتسبب في مقتل حوالي 23 ألف شخص منهم، كما أنه سبب مشكلات عسكرية حقيقية لجيوش الحلفاء والجيش الألماني على حد سواء[65].

وخلال الحرب العالمية الثانية، أدى تفشي التيفوس إلى تأثيرات سلبية على الكفاءة العملياتية للجيش الأمريكي، خلال حملته على شمال أفريقيا، فقد أصيب به أكثر من 102,214 حالة من حالات التيفوس في البلدان التي حاربت فيها الولايات المتحدة، وانتقل الوباء إلى بعض أفراد الجيش الأمريكي، وكان خطر التيفوس كبيراً جداً لدرجة أن الرئيس فرانكلين روزفلت أنشأ لجنة التيفوس في ديسمبر 1942 للسيطرة على تفشي المرض. ولم يكن هذا هو المرض الوحيد الذي تسبب في مشاكل عملياتية كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أصيب أفراد الجيش الأمريكي بأوبئة أخرى، فقد أصيب 90 ألف حالة إصابة بحمى الضنك و470 ألف حالة إصابة بالملاريا.

وخلال حملة جوادالكانال (نوفمبر 1942 – فبراير 1943)، عطلت الأمراض الاستوائية حوالي ثلثي الفرقة البحرية الأولى للجيش الأمريكي، مما دفع وزارة الدفاع الأمريكية إلى سحبها، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعطل الحملة، كما أن تفشي الوباء داخل الفرقة جعلها غير فعّالة لأشهر حتى بعد انتهاء الحملة[66]، غير أنه

من الملحوظ أن ارتفاع معدل الإصابة لم ينعكس سلباً على قدرة الحلفاء في تحقيق الانتصار، سواء في هذه العملية، أو في الحرب العالمية الثانية.

وفي الفترة الحالية، كان لتفشي وباء كورونا المستجد تداعيات سلبية على العديد من العمليات العسكرية غير القتالية حول العالم، فقد تفشى المرض في حاملة الطائرات "ثيودور روزفلت" وهي تبحر في المحيط الهادي، مما أدى إلى رسوها في جزيرة "جوام" الأمريكية في المحيط الهادي، لإجراء الكشف على طاقمها، للوقوف على حجم تفشي المرض. كما علقت كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا العمليات العسكرية، لمنع تفشي الفيروس، وكذلك أي مناورات عسكرية مشتركة.

2- تأثير الأوبئة على سير العمليات العسكرية: على الرغم من أن انتشار الأوبئة قد يلعب دوراً في وقف الصراعات المسلحة للتفرغ لمكافحة انتشار المرض، فإنها لم تكن أبداً عاملاً حاسماً في وقف المعارك العسكرية، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الحروب البيلوبينوسية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، بل إن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 23 مارس 2020 لـ "وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم" لحماية المدنيين في دول النزاعات من وباء كورونا المستجد[67] لم تلق صدى يذكر.

ففي المنطقة العربية، على سبيل المثال، استمرت المعارك المسلحة في كل من سوريا وليبيا واليمن بلا هوادة، بل أن الملحوظ أن الهدنة العسكرية التي تم التوصل إليها في بعض هذه الصراعات لم تكن سوى وسيلة لكسب الوقت، والاستعداد للجولة التالية من المعارك العسكرية، ويصدق هذا بصورة خاصة على حالتي سوريا وليبيا.

فعلى الرغم من إعلان هدنة إنسانية في ليبيا في 21 مارس 2020 من أجل التفرغ لمواجهة وباء كورونا، فإنها سرعان ما انهارت وتجددت الاشتباكات بين الطرفين، بل قامت أنقرة باستغلال هذه الهدنة من أجل إرسال مزيد من القوات والمرتزقة السوريين والتنظيمات الإرهابية إلى طرابلس ومصراتة لدعم الميليشيات المنضوية تحت حكومة الوفاق الوطني[68].

وعلى الرغم من توصل كل من روسيا وتركيا إلى هدنة في سوريا في 5 مارس 2020، فإن أنقرة اتجهت لزيادة وجودها العسكري هناك، وأقامت أكثر من خمسين نقطة مراقبة للجيش التركي في إدلب، كما أنها زادت عدد جنودها إلى حوالي عشرة آلاف وخمسمائة جندي، وهو ما يؤشر على استعداد أنقرة لجولة جديدة من الصراع في سوريا، ناهيك عن وقوع اشتباكات محدودة بين الجيش العربي السوري والجيش التركي من فترة لأخرى في إدلب[69].

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للصراع اليمني، فقد أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن في الثامن من أبريل وقفاً شاملاً لإطلاق النار في اليمن لمدة أسبوعين لمواجهة تبعات تفشي فيروس كورونا، وبلغت انتهاكات الحوثيين حتى يوم 17 أبريل 2020، حوالي 547 انتهاكاً[70].

وفي المقابل، تضررت بعض العمليات العسكرية للجيش الفرنسي في بعض مسارح العمليات، فقد أصيب حوالي 600 جندي فرنسي بوباء كورونا في منطقة الساحل، والذين كانوا جزءاً من عملية "برخان العسكرية"، والتي تقاتل التنظيمات الإرهابية هناك[71]، وإن كان من الملحوظ أن مهمة برخان ليست صراعاً مسلحاً، ولكن مهمة موجهة إلى تحجيم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، ومن ثم تكتسب أهمية أقل مقارنة بالصراعات الإقليمية، والتي تمتلك أبعاداً إقليمية ودولية، ويعد استغلال أي فرصة لتغيير ميزان القوى فيها بين القوى المتصارعة أمراً ضرورياً.

ولذلك يمكن القول، في ضوء ما سبق، إن تأثير الأوبئة على الصراعات المسلحة في الغالب الأعم من الحالات محدودة، ولا يمكن اعتبارها محدداً لانتصار طرف على آخر، طالما انتشرت بين مناطق سيطرة الأطراف المتصارعة.

الخاتمة:

يمكن القول إن تردد الدول في وضع الأوبئة في مقدمة تهديدات أمنها القومي ارتبط بعاملين أساسيين، وهما الطابع الإقليمي الضيق لمناطق انتشار الأوبئة السابقة، مثل الإيبولا، أو بالتداعيات البسيطة نسبياً للأمراض الوبائية التي ظهرت في السابق وانتشرت على نطاق واسع، مثل إنفلونزا الطيور والخنازير، فضلاً عن وجود عقاقير وأدوية نجحت في الحد من نسبة الوفيات جراء الإصابة بهذين المرضين. وفي المقابل، فإن جائحة "كوفيد – 19" أصابت أغلب الدول في قارات العالم الست، كما أن نسب الإصابات والوفيات جراء الفيروس، فاقت نسب الإصابة والوفيات بالنسخ السابقة من المرض نفسه، وتحديداً سارس وميرس، الأمر الذي قد يدفع دول العالم لإعادة النظر في إدراج الأمراض الوبائية في مقدمة تهديدات الأمن القومي للدولة.

ونظراً لأن الدول لم تضع تدابير استباقية لمواجهة تفشي الأمراض الوبائية على نطاق واسع، فضلاً عن وجود صعوبات عملية في وضع تدابير واحتياطات في مواجهة فيروس افتراضي مجهول، لا تتوفر بشأنه أي معلومات، فكان من البدهي أن تعجز الحكومات وقطاعات الصحة المدنية في الدول المختلفة عن مواجهة المرض، خاصة مع ارتفاع معدلات الإصابة بين السكان بوتيرة تفوق أياً من الأمراض الوبائية السابقة، فضلاً عن صعوبة إيقاف انتشار المرض، إلا من خلال تدابير متطرفة، مثل الوقف التام لحركة السياحة والتجارة، وهي تدابير ليست فقط ذات تكلفة اقتصادية مرتفعة، ولكن من المستحيل عملياً تطبيقها، بالنظر إلى اعتماد كل دول العالم تقريباً في استيراد جانب من احتياجاتها الأساسية على الخارج.

وفي ضوء ذلك الوضع، لم يكن أمام الدول، سوى اللجوء إلى مؤسساتها العسكرية، والاعتماد على ما تمتلكه من بنية لوجستية وطبية يمكن الارتكان إليها لتعزيز قطاع الصحة المدنية لديها، فضلاً عن فرض إجراءات وتدابير أمنية مثل عزل المدن، أو فرض الأمن والنظام في بعض المناطق التي تضررت بصورة واسعة بالمرض. كما عمدت بعض معاهد الأبحاث الطبية التابعة للجيوش في بعض الدول إلى تطوير لقاح وعقاقير في مواجهة الوباء المستجد، وذلك إما بصورة فردية، أو بالشراكة مع الشركات الطبية المدنية والمعاهد البحثية التابعة للجامعات.

وعلى الرغم من كون القوات المسلحة لأي دولة أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الوبائية، فإنها في المقابل، لم تترك تداعيات حاسمة على سير المعارك العسكرية في العصر الحديث، بل ولم ينجح فيروس "كوفيد – 19" أن يؤدي إلى وقف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة اليمن وليبيا، ولو بصورة مؤقتة، وعليه فمن المتوقع أن تستمر هذه الصراعات، وإن شهدت بعض الهدنات المؤقتة.

1- ترامب: نواجه عدوا غير مرئي.. ونتائج مبشرة لعلاج كورونا، **سكاي نيوز عربية**، 4 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VDY-6ck

2- Prescriptions for fighting epidemics: Anticipating outbreaks, **The Economist**, February 8, 2018, accessible at: https://econ.st/2yp1OxD

3- Peter Dockrill, Mysterious 'Disease X' Could Be the Next Deadly Global Epidemic, WHO Warns, **Science Alert**, March 12, 2018, accessible at: https://bit.ly/2xBhcq2

4- Peter Daszak, We Knew Disease X Was Coming. It's Here Now, **The New York Times**, February 27, 2020, accessible at: https://nyti.ms/2WVtOmw

5- Peter Dockrill, **op.cit.**

6- P. W. Singer, AIDS/HIV and Security, **Survival**, vol. 44, no. 1, Spring 2002, pp. 147 – 148.

7- Colin McInnes, Health, in: Paul D. Williams (ed.), **Security Studies: An introduction**, (Oxon; Routledge, 1st edition; 2008), p. 275.

8- Colin McInnes, **op.cit.**, p. 275.

9- **Ibid**., p. 275.

10- Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (Cambridge; Cambridge (Press, 2009), p. 156.

11- **Ibid**., p. 187.

12- Colin McInnes, **op.cit.**, p. 276.

13- Alan Collins, **Contemporary Security Studies**, (Oxford: Oxford University Press, 3rd edition; 2013), p. 371.

14- Simon Rushton, Health Security, in: Mely Cabllero-Anthony (ed.), **An Introduction to Non-Traditional Security Studies; A Transnational Approach**, (London; SAGE Publications Ltd, 2016), epub edition.

15- Alan Collins, **op.cit.**, pp. 374 – 375.

16- **ibid**., pp. 375 – 376.

17- P. W. Singer, **op.cit.**, p. 145.

18- Simon Rushton, AIDS and international security in the United Nations System, **Health Policy and Planning**, Vol. 25, Issue 6, November 2010, p. 496.

19- Cristina Churruca Muguruza, Human Security as a policy framework: Critics and Challenges, **Year Book on Humanitarian action and Human Rights (Universidad de Deusto),** 2007, accessible at: https://bit.ly/2UX7W7E

20- Simon Rushton, **op.cit.**, p. 496.

21- Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, **Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity** (Queen Elizabeth House, University of Oxford), 2003, (p. 4), accessible at; https://bit.ly/2ytCMxf

22- جيمس ستافريديس، محاربة الأوبئة من مهمات الجيوش، **الشرق الأوسط**، 10 فبراير 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RBSUn8

23- محمود قاسم، ساحات غير تقليدية.. دور الجيوش في مواجهة الأوبئة، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 25 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3chUG4u

24- With Spread of Ebola Outpacing Response, Security Council Adopts Resolution 2177 (2014) Urging Immediate Action, End to Isolation of Affected States, **UN**, September 18, 2014, accessible at: https://bit.ly/3a6wNvi

25- Obama Urges Global Effort to Help Prevent Epidemics, **The New York Times**, September 26, 2014, accessible at: https://nyti.ms/3aA5ERE

26- محمود قاسم، **مرجع سابق**

27- ميشيل نيكولز، مجلس الأمن الدولي يجتمع بشأن فيروس كورونا فيما يواجه صعوبة للتحرك، **رويترز**، 10 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2XB3bUu

28- أحمد عبدالحكيم، "عمليات خاصة"... الجيوش النظامية تحارب "شبح كورونا"، **إندبندنت عربية**، 21 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2JV1HfE

29- أحمد عبد الحكيم، **مرجع سابق**

30- الجيش الأردني يعلن نشر قواته عند مداخل ومخارج المدن ضمن إجراءات مكافحة كورونا، **روسيا اليوم**، 17 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Rtth7F

31- جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا، **ديوتش فيله**، 21 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VpbY-WD

32- لماذا اللجوء إلى الجيوش في مواجهة الوباء؟، **العربية**، 25 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2wG6wXb

33- Singapore and covid-19; No way out, **The Economist**, April 11, 2020, (p. 26), accessible at: https://econ.st/3cdsNuA

34- Fighting the pandemic: Armies are mobilising against the coronavirus, **op.cit.**

35- لماذا اللجوء إلى الجيوش في مواجهة الوباء؟، **مرجع سابق**

36- فيروس كورونا: 5 أمور يمكن أن يقوم بها الجيش خلال الوباء.. تعرف عليها، **بي بي سي**، 21 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bbc.in/3bdrf3p

37- **المرجع السابق**

38- Kevin Breuninger and Amanda Macias, Trump says coronavirus hospital ship USNS Comfort will leave New York City, **CNBC**, April 21, 2020, accessible at: https://cnb.cx/3eQmQ8Y

39- Josiah Kaplan and Evan Easton-Calabria, Military medical innovation and the Ebola response: a unique space for humanitarian civil-military engagement, **Humanitarian Practice Network**, Number 64 June 2015, p. 8.

40- **Ibid**., p. 8.

41- COL Michael James Morris, Acute Respiratory Distress Syndrome in Combat Casualties: Military Medicine and Advances in Mechanical Ventilation, **Military Medicine**, Vol. 171, no. 11, November 2006, p. 1039.

42- Rebecca Lee and Jeremy Pamplin, How Advanced Military Medical Technology Could Help in the fight against

Covid-19, **War on the rocks**, March 30, 2020, accessible at: https://bit.ly/3bndzDn

43- COL Michael James Morris, **op.cit.**, p. 1039.

44- Josiah Kaplan and Evan Easton-Calabria, **op.cit.**, pp. 8 – 9.

45- لماذا اللجوء إلى الجيوش في مواجهة الوباء؟، **مرجع سابق**

46- Rebecca Lee and Jeremy Pamplin, **op.cit.**

47- Rebecca Lee and Jeremy Pamplin, **op.cit.**

48- William M. Arkin, Pentagon; Gearing Up: The pandemic is a U.S. national emergency and the military has activated its never-before-used domestic contingency plans, **Newsweek**, Vol. 174, no. 11, April 17 – 24, 2020, pp. 12 – 13.

49- States, Hospitals Say They're Still Not Getting Vital Supplies to Fight COVID-19, **NPR**, April 7, 2020, accessible at: https://n.pr/2ycMxiY

50- جيمس ستافريديس، **مرجع سابق**

51- German army on standby to help with coronavirus crisis, **Reuters**, March 19, 2020, accessible at; https://reut.rs/3cBsQk4

52- How the German military is fighting coronavirus, **DW**, March 26, 2020, accessible at; https://p.dw.com/p/3a5yz

53- Jesús Rodríguez, Coronavirus: The war of our generation, **El Pais**, April 17, 2020, accessible at: https://bit.ly/34SrJcV

54- محمود قاسم، **مرجع سابق**

55- Fighting the pandemic: Armies are mobilising against the coronavirus, **The Economist**, March 23, 2020, accessible at: https://econ.st/2RA7F9Q

56- جيمس ستافريديس، **مرجع سابق**

57- بعد تعثر المفاوضات.. ترامب يُفعل قانون الإنتاج الدفاعي لإجبار جنرال موتورز على صنع أجهزة تنفس، **سي إن إن**، 28 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://cnn.it/2VqXB4I

58- Connor Perrett, The White House has invoked the Defense Production Act to produce over 39 million N95 masks over the next 90 days, **Business Insider**, April 11, 2020, accessible at: https://bit.ly/2VoagVC

59- Ryan Browne, Pentagon using Defense Production Act authority to ramp up N95 mask production, **CNN**, April 11, 2020, accessible at: https://cnn.it/3b6JF6a

60- Will Egypt's military corner the coronavirus market?, **Al Monitor**, April 6, 2020, accessible at: https://bit.ly/2KmKbRO

61- P. W. Singer, **op.cit.**, pp. 147 – 148.

62- مسؤول بالبنتاغون لـCNN: إقالة قبطان حاملة الطائرات بسبب إجراءات التعامل مع إصابة 100 بحار بكورونا، **سي إن إن عربي**، 3 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://cnn.it/3ascGb2

63- Susan Peterson, Epidemic disease and national security, **Security Studies**, Vol. 12, no. 2, winter 2002 / 2003, p. 45.

64- Katherine Kelaidis, What the Great Plague of Athens Can Teach Us Now, **The Atlantic**, MARCH 23, 2020, accessible at: https://bit.ly/3cBgxEh

65- Susan Peterson, **op.cit.**, p. 45.

66- Jacob Stoil and Bethany Landeck, War in The Time of Coronavirus: To Prepare For Great-Power Conflict, Plan For Epidemics, **Modern war Institute at WestPoint**, March 12, 2020, accessible at: https://bit.ly/3aglDnM

67- كيف تبدو أصداء دعوة أمين عام الأمم المتحدة لإيقاف الحروب والنزاعات بسبب كورونا؟، **مونت كارلو الدولية**، 27 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3aq96yb

68- سونر چاغاپتاي، لفيروس كورونا تأثيرات معاكسة على السياسة التركية في سوريا وليبيا، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 17 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VnLgPw

69- Turkey establishes five new observation posts in Syria's Idlib, reports say, **TASS**, April 8, 2020, accessible at: https://bit.ly/2VtY72N

70- التحالف: خروقات الحوثي بلغت 100 خلال 24 ساعة، **العربية**، 17 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VLiBml

71- Tangi Salaün, Sabine Siebold and Luke Baker Europe's armed forces face a war against coronavirus as military infections rise, **World Economic Forum**, April 7, 2020, accessible at: https://bit.ly/2yj7vgj

الأعداد السابقة من سلسلة دراسات خاصة

القارة العجوز:

كيف تُعمق الديموغرافيا أزمة كورونا في أوروبا؟

العدد 01 - 25 مارس 2020

مصطفى ربيع

PANDEMICS IR

كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "عالم ما بعد كورونا"؟

العدد 02 - 29 مارس 2020

محمد عبدالله يونس

CORONA TECH

كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خلال أزمة كورونا؟

العدد 03 - 06 أبريل 2020

د. إيهاب خليفة

GLOBAL DISTANCING

ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"

العدد 04 - 13 أبريل 2020

علي صلاح

جغرافيا الانكشاف:

خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا

العدد 05 - 20 أبريل 2020

د. محمد عز العرب

THE NEW DEAL

اتجاهات تغيُّر أدوار الدول القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"

العدد 06 - 28 أبريل 2020

أحمد عبدالعليم حسن

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

جميع حقوق النشر محفوظة © 2020